8. الخلاصة

من الثابت أن لزواج الأطفال عواقب مدى الحياة على الفتيات من حيث ضعف نتائجهن التعليمية والصحية والاقتصادية، وهو ما يحرمهن بالتالي من حقوقهن الأساسية ويُبقي الجيل القادم في ظروف سيئة[76]. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 بتفاقم هذه القضية التي باتت تتطلب تدخلاً فعالاً ومقصودا، لا سيّما في أفقر البلدان التي تسجّل أعلى معدلات لزواج الأطفال. وثمة المزيد من الدراسات التي تبرز على نحو متزايد الآثار الضارة لزواج الأطفال على جوانب متنوّعة من نتائج التنمية[77]. ومع ذلك، لا يزال تضافر الجهود والموارد لتحييد هذه الممارسة غير كافٍ في جميع أنحاء المنطقة العربية. ولتحفيز الجهود الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال، تستعرض هذه الدراسة التكاليف الاقتصادية المترتبة على زواج الأطفال والآليات الرئيسية في هذا الصدد.

وتم تقدير التكاليف الاقتصادية لزواج الأطفال في 13 دولة عربية من عام 2001 إلى عام 2050. غير أن الجدول الزمني يختلف لعدد قليل من البلدان بسبب عدم توافر البيانات. إن التكلفة الاقتصادية المقدَّرة لزواج الأطفال من حيث إجمالي الناتج المحلي والنسبة المئوية للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي تقدم دليلاً دامغاً على أن زواج الأطفال يترتب عليه تكاليف اقتصادية هائلة ومضطردة للمنطقة العربية. وتقدَّر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب زواج الأطفال في 13 دولة عربية بنسبة 3.2 في المائة لعام 2021 ومن المتوقع أن تبلغ 3 في المائة في عام 2050، مع خسارة تراكمية للناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي 3 تريليونات دولار خلال الفترة المتوقعة. وعلى صعيد البلدان، تشير التقديرات إلى أن الجزائر والسودان ستخسران أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب زواج الأطفال في عام 2021، في حين تسجل قطر أدنى معدل خسارة في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ناحية أخرى، إذا استمر المعدل الحالي، من المتوقع أن يخسر السودان في عام 2050 ما نسبته 5.1 في المائة، والجزائر ما نسبته 4.8 في المائة، وتونس ما نسبته 4.6 في المائة، وهذه الأرقام تمثل أعلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب زواج الأطفال. وتُعزى الفوارق على المستوى القُطري في التكاليف الاقتصادية لزواج الأطفال من حيث خسارة الناتج المحلي الإجمالي إلى مدى انتشار زواج الأطفال والعوامل المرتبطة بالموارد المتوفرة مثل جودة الرعاية الصحية والنظام الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من تشابه معدلات زواج الأطفال في بعض البلدان، من المحتمل أن بعضاً منها تمكّن من الحدّ من الأضرار الناجمة عن زواج الأطفال من خلال تحسين الرعاية الصحية والنُظُم الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يشير إليه انخفاض النسب المئوية للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي. أما بعض البلدان، مثل السودان، فلم تشهد فرقاً كبيراً في النتائج الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية بين الإناث المتزوجات دون سن 18 عاماً والمتزوجات في سن 18 عاماً فما فوق. وبالتالي، فإن التكاليف الاقتصادية في هذه البلدان والتي تُعزى فقط إلى زواج الأطفال منخفضة نسبياً على الرغم من ارتفاع معدل انتشار زواج الأطفال وانخفاض النتائج الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

وفي البداية، وجدت الدراسة أن التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال كبيرة في جميع أنحاء المنطقة العربية. فتقديراتنا (3.1 في المائة في عام 2021 للمنطقة العربية) أعلى قليلاً مقارنة بدراسة Mitra and others (2020) التي تقدِّر التكلفة بنسبة 1.05 في المائة في حالة بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، ودراسة Wodon and others (2017)) التي تقدِّر التكلفة بنسبة 1.44 في المائة في حالة بلدان جنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. ويمكن أن يُعزى هذا التقدير الأعلى في الدراسة الحالية إلى عدد أكبر من المكونات التي تم أخذها في الاعتبار في عملية التقدير (أي التكاليف المباشرة وغير المباشرة). تمثل التكلفة الاقتصادية المقدَّرة لزواج الأطفال في هذه الدراسة عدّة تكاليف مباشرة وغير مباشرة، كما هو موضح في الإطار التحليلي (الشكل 2). ولا تعتمد التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال على مستوى انتشاره فحسب، بل تعتمد أيضاً على وفورات الحجم والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والصحية للبلد.

ومن منظور السياسات، تشير الدراسة إلى أن البلدان العربية يمكن أن تزيد ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 3 في المائة من خلال القضاء على زواج الأطفال. ومن المهم الإشارة إلى أن الدراسة الحالية لا تُجري تحليلات تجريبية مفصلة لجميع المسارات التي يؤثر من خلالها زواج الأطفال على اقتصاد الدولة واستراتيجيات التدخل للقضاء على زواج الأطفال لأنها موثقة على نطاق واسع في المؤلفات المتوفرة. وتتيح هذه الدراسة من خلال تجميع الأدلّة التجريبية في سياق الأدبيات السابقة، فضلاً عن إطارها المفاهيمي، فهم الآليات التي يؤدي من خلالها زواج الأطفال إلى تكبد الدولة لتكاليف اقتصادية، وتقدم أيضاً استراتيجيات تدخُّل ممكنة للتغلب على هذه التبعات[78]. والآليات الحاسمة التي تحدِّدها الدراسة هي النتائج الديمغرافية والاجتماعية والصحية. وتشمل النتائج الديمغرافية حالات الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض غير الآمن التي تغيِّر من شكل النمو في المستقبل، ومعدلات البقاء على قيد الحياة، و/أو الإنجاب[79]. وتشمل الآثار الاجتماعية خسارة الفتيات اللاتي يتم تزويجهن في سن الطفولة لفرص التحصيل العلمي، مما يضر في نهاية المطاف بممارستهن لحقوقهن الأساسية، وقدرتهن على اتخاذ القرار، وفرص الحصول على دخل، والدعم المجتمعي وتمكينهن بشكل عام[80]. وتشمل الآثار الصحية ارتفاع معدلات خصوبة الإناث اللاتي يتزوجن في سن مبكرة وارتفاع معدلات وفيات وأمراض الأمومة[81]. وهذه الآثار التي تتحملها الفتيات اللاتي يتزوجن في سن مبكرة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون كذلك نقدية أو غير نقدية، ويتحمل تبعاتها الأفراد والأسر المعيشية، كما أنها تتراكم على مستوى الدولة[82].

وختاما، تعرض هذه الدراسة الاقتراحات الواردة في دراسة Asha George and others (2020) بأن القضاء على زواج الأطفال يتطلب أيضاً معالجة المحدّدات الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين. وكلما أسرعت الحكومات في العمل على القضاء على زواج الأطفال، زادت الوفورات الاقتصادية. ومع أن التكاليف المالية لا ينبغي أن تكون السبب الوحيد للاستثمار في القضاء على هذه الممارسة، فأنها تمثل بلا شك شاغلاً كبيرا. ويجب على البلدان العربية تعزيز سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والصحية لضمان قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في نتائج التعليم والصحة وسوق العمل. وإضافة إلى ما سبق، فإن تمويل الجهود الساعية للقضاء على زواج الأطفال هو ضمانة لإعمال حقوق الإنسان.